التجربة الماليزية في مواجهة التطرف الفكري وامكانية الافادة منها عراقيا

م. د هديل إبراهيم محمد

م.م احمد طلال احمد حسن

كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة كركوك

The Malaysian Experience in Confronting Intellectual Extremism and the Potential Benefits of Iraq

Assistant Professor Hadeel Ibrahim Muhammad

Assistant Professor Ahmed Talal Ahmed Hassan

College of Law and Political Science / University of Kirkuk

المستخلص: تناقش هذه الدراسة التجربة الماليزية في مواجهة التطرف الفكري وإمكانية الإفادة منها عراقيا، إذ يمكن الإشارة الى ان التطرف الفكري يعبر عن مجموعة من الظواهر النفسية والاجتماعية التي اتخذت ابعادا سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية ولها عواقب ونتائج سلبية على المجالات كافة. وعلى هذا عدت ماليزيا نموذجا يحتذى بها بين دول العالم في مواجهتها للتطرف، فعلى الرغم من انها بدأت مبكرا في مواجهتها له لاسيما بعد الإضرابات العرقية التي حدثت في عام 1969 بين الملايويين والصينيين، اذ كان الملايويين (السكان الاصليون) يشكلون الأغلبية السكانية يعانون من الفقر مقارنة بالأقلية الصينية التي تتمتع بثقل اقتصادي اكبر؛ مما اسهم ذلك الشعور بالاغتراب اسهم في توليد نوعا من التطرف والعنف لاسيما بعد ان حققت الأحزاب الصينية نتائج عالية في الانتخابات الوطنية التي حدثت في عام نفسه؛ مما دفع بالحكومة الماليزية آنذاك الى وضع سياسات اقتصادية واجتماعية لرفع من المستوى المعيشي للأفراد خاصةً من المواطنين الملايويين فضلا عن اهتمامها الجلي بتعزيز الهوية الوطنية عن طريق التعليم وانشاء مدراس تضم طلاب قوميات المجتمع الماليزي الثلاث (الملايويين والصينيين والهنود). ولم تكتفِ حكومة ماليزيا بهذا الحد بل قامت بسن مجموعة من التشريعات التي تكافح التطرف أبرزها قانون الإرهاب وقانون الامن القومي، فتبرز إشكالية الدراسة حول

مدى تأثير التجربة الماليزية في مواجهتها للتطرف وماهي السياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها الحكومات الماليزية في مواجهة التطرف؟ وماهي التحديات التي تواجه العراق في مكافحته للتطرف؟ **الكلمات المفتاحية:** التطرف، ماليزيا، الدين، التعليم، العراق.

Abstract: This study discusses the Malaysian experience in confronting intellectual extremism and the possibility of benefiting from it in Iraq. It can be noted that intellectual extremism expresses a group of psychological and social phenomena that have taken on political, economic, social and religious dimensions and have negative consequences and results in all areas. On this basis, Malaysia was considered a model to be emulated among countries of the world in confronting extremism. Although it started early in confronting it, especially after the ethnic disturbances that occurred in 1969 between the Malays and the Chinese, as the Malays (the indigenous population) constituted the majority of the population suffering from poverty compared to the Chinese minority, which enjoyed greater economic weight; this feeling of alienation contributed to generating a kind of extremism and violence, especially after the Chinese parties achieved high results in the national elections that took place in the same year; This prompted the Malaysian government at the time to develop economic and social policies to raise the standard of living of individuals, especially Malay citizens, in addition to its clear interest in strengthening national identity through education and establishing schools that include students from the three nationalities of Malaysian society (Malays, Chinese, and Indians). The Malaysian government did

not stop at this point, but rather enacted a set of legislation to combat extremism, most notably the Terrorism Law and the National Security Law. The problem of the study arises regarding the extent of the impact of the Malaysian experience in confronting extremism, and what are the policies and strategies followed by the Malaysian governments to confront extremism? What are the challenges facing Iraq in combating extremism**? Keywords**: extremism, Malaysia, religion, education, Iraq

المقدمة: يعد التطرف الفكري من الظواهر النفسية والاجتماعية التي اتخذت ابعادا سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية ولها عواقب ونتائج سلبية على المجالات كافة؛ نتيجة لظهور مجموعة من السلوكيات غير المقبولة ؛ لذا عد التطرف داءً تعاني منه المجتمعات ولا تعرف كيف تحويه لاسيما بعد ان تولدت تداعيات جعلت من تلك المجتمعات تعاني من التوابع السلبية لهذه الظاهرة مما يضفي ذلك الى تنظيم وتوحيد الجهود الحكومية وجهود المؤسسات غير الحكومية فضلا عن الافراد انفسهم بهدف اجتثاث هذه الظاهرة من الجذور وتجفيف منابعها الفكرية والسياسية والاقتصادية عبر اغلاق منافذ التمويل ويتطلب ذلك الاعتماد الى حكم القانون والمساواة والعدالة الاجتماعية والشراكة وعدم التمايز وتعزيز الهوية الوطنية.

عدت ماليزيا نموذجا يحتذى بها بين دول العالم في مواجهتها للتطرف، فعلى الرغم من انها بدأت مبكرا في مواجهتها له لاسيما بعد الإضرابات العرقية التي حدثت في عام 1969 بين الملايويين والصينيين، اذ كان الملايويين (السكان الاصليون) يشكلون الأغلبية السكانية يعانون من الفقر مقارنة بالأقلية الصينية التي تتمتع بثقل اقتصادي اكبر؛ مما اسهم ذلك الشعور بالاغتراب اسهمت في توليد نوعا من التطرف والعنف لاسيما بعد ان حققت الأحزاب الصينية نتائج عالية في الانتخابات الوطنية التي حدثت في عام نفسه؛ مما دفع بالحكومة الماليزية آنذاك الى وضع سياسات اقتصادية واجتماعية لرفع من المستوى المعيشي للأفراد لاسيما من

المواطنين الملايويين فضلا عن اهتمامها الجلي بتعزيز الهوية الوطنية عن طريق التعليم وانشاء مدراس تضم طلاب قوميات المجتمع الماليزي الثلاث (الملايويين والصينيين والهنود). ولم تكتفِ حكومة ماليزيا بهذا الحد بل قامت بسن مجموعة من التشريعات التي تكافح التطرف أبرزها قانون الإرهاب وقانون الامن القومي.

اهمية الدراسة:تحاول الدراسة القاء الضوء على ظاهرة التطرف التي أصبحت من أخطر القضايا الدولية في عصرنا هذا؛ نظرا لاتساع نطاق تأثيرها على المجتمعات الإنسانية؛ لذا من الأهمية بإمكان معرفة أسبابه لمعرفة كيفية مكافحته في ظل شحة الدراسات والبحوث حوله.

هدف الدراسة:تسعى هذه الدراسة الي تحقيق اهداف عدة أبرزها:

1-ابراز خطورة ظاهرة التطرف الفكري على الامن القومي الماليزي.

2-محاولة الوقوف على الأسباب المؤدية لانتشار ظاهرة التطرف الفكري في ماليزيا.

3-القاء الضوء على السياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها الحكومات الماليزية في مواجهة التطرف.

4-محاولة تقريب وجهات النظر في إمكانية التعاون في الجهود ما بين الحكومة العراقية والماليزية للإفادة من تجربتها في مواجهة التطرف.

إشكالية الدراسة: تطرح هذه الدراسة مجموعة من التساؤلات أبرزها هل يمكن الإفادة من التجربة الماليزية في مواجهة التطرف عراقيا؟ ومن هذا التساؤل الرئيس يمكن ان تثار مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

1-ما التطرف؟ وماهي أسبابه؟

2-ماهي السياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها الحكومة الماليزية في مواجهة التطرف؟

3-هل كان للمؤسسة التعليمية دورا في مواجهة التطرف في ماليزيا؟

4–ماهي التحديات التي تواجه العراق في مكافحة التطرف؟

فرضية الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من فرضية قوامها (إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها ماليزيا أسهمت بشكل كبير في مواجهتها للتطرف الفكري عبر رفع المستوى المعيشي للأفراد والتي وضعتها كنموذج يحتذى بها).

منهج الدراسة:اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي عبر توصيف وتحليل السياسات والاستراتيجيات المتبناة من قبل حكومات الماليزية في مواجهتها للتطرف فضلا عن استعمالنا للمنهج القانوني لإبراز القوانين التي اتخذتها كل من ماليزيا والعراق في مواجهتها للتطرف.

هيكلية الدراسة:تقسم الدراسة على ثلاث محاور فضلا عن مقدمة وخاتمة، اذ يتناول المحور الأول مفهوم التطرف الفكري وتأثيره على الامن الوطني والاستقرار المجتمعي. اما المحور الثاني فقد تخصص في التجربة الماليزية في مواجهة التطرف الفكري. في حين تناول المحور الثالث إمكانيات الإفادة من التجربة الماليزية في العراق وتحدياتها.

المحور الاول: مفهوم التطرف الفكري وتأثيره على الامن الوطني والاستقرار المجتمعي

يعد التطرف الفكري ظاهرة شغلت الكثير من الباحثين وذلك لخطورة اثاره السلبية على الفرد والمجتمع وامن الدولة واستقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، اذ انه يهدف الى قمع المفاهيم القائمة وفرض مفاهيم جديدة باستعمال الكبت والسعي الى انكار الحرية الفكرية واستيعاب كل ما هو جديد وسوداوية الفكر.

اولاً: مفهوم التطرف الفكري واسبابه: إن مفهوم التطرف من المفاهيم التي يصعب تحديدها او إطلاق تعميمات بشأنها نظرا لما يشير اليه المعنى اللغوي من تجاوز لحد الاعتدال، اذ وجد بعض الباحثين ان الاعتدال نسبي يختلف من مجتمع لأخر وفقا لنسق القيم السائدة في كل

المجتمع، فما يعده مجتمع من المجتمعات بانه سلوك متطرف، فمن الممكن ان يكون مألوفا في مجتمع اخر فالتطرف والاعتدال مرهون بالمتغيرات البيئية والحضارية والثقافية والسياسية التي يمر بها المجتمع.

1-تعريف التطرف الفكري :يمثل التطرف الفكري التعصب لرأي معين دون غيره من الآراء الأخرى ويبعد هذا الرأي في هذه الحالة عن الاعتدال بل المغالاة في التشبث في الرأي والإصرار عليه او الأفكار او المعتقدات الدينية حتى لو كانت خاطئة او نتيجة عدم فهم او وعي حقيقي بالمضمون الروحي والاجتماعي لتلك المعتقدات[1]. كما يعرف التطرف الفكري على انه رفض الحل الوسط واحتكار للحقيقة وقمع الرأي الاخر وعدم إمكانية التفاوض والرفض للتسامح والاعتقاد التام بأفكاره المطلقة وقداستيها فضلا عن عدم النضج وفقد المرونة الموضوعية مع مواقف البيئية المختلفة، اذ يعد التطرف من مؤشرات سوء التوافق النفسي[2].

2- مظاهر التطرف الفكري:تعبر مظاهر التطرف الفكري الى التصورات والمعتقدات التي يتمتع بها الفرد او مجموعة من الأشخاص التي تتعارض مع القيم والمعايير الاجتماعية المتفق عليها، اذ يتسم التطرف الفكري بالرفض المطلق للآراء والأفكار المختلفة والتعصب الشديدة لفكرة دون أخرى فضلا عن التمسك بالمواقف القائمة على العنف والتكفير. ولعل أبرز هذه المظاهر هي[3]:

أ-التعصب الديني: يتمثل في عد العقائد والمعتقدات الدينية الخاصة بهم هي الصحيحة والوحيدة ورفض الاحتكام الى الآراء الدينية الأخرى والتعامل بعدم التسامح مع الاخرين. كما يعد التشدد والغلو في الدين والرأي فهو يدفع بصاحبه الى اعتناق اشد الآراء.

([1]) محمد يسري إبراهيم دعبس، الإرهاب بين التجريم والمرض: رؤية في انثروبولوجيا الجريمة، ط1، وكالة البنا، الإسكندرية، 1994، ص23 ولواحظ خليل إبراهيم واياد عبد الكريم مجيد، سياسة دول الشرق الأوسط تجاه المعارضة السياسة، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العدد 98، 2024، ص272.

([2]) أسماء حزام غرام الله ومنى عبد اللطيف العوض خير الله، التطرف الفكري وعلاقته بالتنظيم الانفعالي بين طلبة الجامعة، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية، المملكة العربية السعودية، العدد39، 2023، ص99.

([3]) محمد سنينة، أنماط التنشئة ودورها في احتواء الافراد ووقايتهم من التطرف الفكري، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، الجزائر، المجلد 6، العدد2، 2023، ص889.

ب_التطرف السياسي: يتمثل بعدم الرغبة في الحوار والنقاش للوصول الى نقطة الالتقاء ويدفع الى قناعته والانحياز الشديد لفكرة سياسية معينة والرفض القاطع للتوافق والحوار السياسي واستعمال العنف والتطرف في سبيل تحقيق الأهداف السياسية المرجوة.

أ. **التطرف العرقي والقومي:** تميز هذا النوع من التطرف بالظهور للعيان لاختلاط المفاهيم على الناس وعدم التمييز بين الوطنية والقومية والتطرف لها، اذ أصبح يرتبط بالتمييز والتفرقة بين الافراد على أساس العرق والقومية وإشاعة العداء والكراهية تجاه الأعراق او القوميات الأخرى.

ب. **التطرف الفكري على الوسائط الرقمية:** يتعلق هذا النوع من التطرف بانتشار الأفكار المتطرفة والمتشددة على وسائل التواصل الاجتماعي والانترنت وتأثيرها على تشكيل اراء وسلوكيات الافراد وهذا ما نراه يوميا عبر وسائل التواصل الاجتماعي، اذ أصبح ضعاف النفوس يبرزون أفكارهم المسمومة بأساليب متنوعة تسهل دخولها لعقل المتابع مما يؤجج التطرف الفكري ، اذ أصبحت هذه الوسيلة من وسائل الحروب الاستخباراتية.

1. أسباب التطرف الفكري:

أ. **الأسباب الاجتماعية** : يعد انتشار البطالة والفقر من الأسباب الرئيسة الى انتشار التطرف الفكري لاسيما في البلدان العربية. ولعل أبرز هذه الأسباب هي[1]:

أ. غياب دور الاسرة في غرس القيم النبيلة

ب. الصحبة السيئة.

ت. الأعراف والتقاليد الخاطئة.

([1]) مولاي ناجم، إثر التطرف الفكري على الفرد والمجتمع: قراءة في الأسباب وبحث عن طرق العلاج، المجلة العلوم الإسلامية والحضارة، الجزائر، العدد الخامس، مارس 2017، ص220.

ث. التفكك الاسري.

ج. الحرمان النسبي بعدم الانسجام في المراكز الاجتماعية الذي يرجحه بعض العلماء الى الاشتراك في الحركات السياسية والاجتماعية المتطرفة. يحدث ذلك للأفراد الذين يجدون أنفسهم مرتبين بصورة متباينة وفي مقاييس من الطبقات المختلفة كنموذج لذلك فقد يعمل البعض في مهنة ذات مكانة عالية الا انه لا يتقاضى اجرا مقابل هذا المركز، اذ يرون هؤلاء العلماء بان اندماج هؤلاء الافراد في هذه الحركات السياسية والاجتماعية ما هو الا استجابة للإحباط الاجتماعي الذي يعانون منه[1].

ب. الأسباب السياسية:

أ. عدم مراعاة الحقوق المدنية للأقليات.

ب. الهجوم الشرس على الإسلام من منظور ثقافة الصراع والصدام.

ت. التأثر بالغرب او بعض افراده.

ث. التبعية العمياء لطائفة او جماعة معينة.

ج. عدم الاعتراف بالراي الاخر والرغبة في فرض الراي بالقوة.

ح. عدم موجود متابعة من مؤسسات الدولة المسؤولة عن هذه الظاهرة.

خ. عدم ردع المتطرفين.

د. الفراغ السياسي الذي يعانوا منه فئة الشباب؛ نتيجة لعدم اتاحة الفرصة للممارسات السياسية المتمثلة باتحاد الطلاب بشكل إيجابي؛ مما يجعل هؤلاء الشباب يتجهون نحو تنظيمات سياسية تحتية يفرغون فيها اتجاهاتهم ويترجمون امالهم فيها وآلامهم ومشكلاتهم.

(1) بن دهنون سامية، أهمية المعتقدات الدينية في تعزيز الامن الفكري لمواجهة التطرف، مجلة أنثروبولوجية الأديان، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد 17، العدد1، 2021، ص126.

ت. الأسباب الاقتصادية:

أ. الفقر والحالة الاقتصادية الضعيفة.

ب. البطالة وصعوبة المعيشة.

ت. ازمة التنمية وأبرز مؤشراتها التضخم وتدني مستوى معيشة فئات واسعة من الافراد وعدم التناسب بين زيادة الدخول وارتفاع الأسعار.

ث. الأسباب الدينية: ومنها:-

أ. الجهل بالإسلام مع الفهم الخاطئ له.

ب. الايمان بوجود مؤمرة من الغرب وتعسفهم في التعامل مع قضايا المسلمين.

ت. قلة الوعي الديني وغياب الفهم العميق.

ث. عجز المؤسسات الدينية الرسمية عن تأدية دورها التربوي والاجتماعي في الحفاظ على المكتسبات والهوية الوطنية.

ثانيا: تأثير التطرف الفكري على الأمن الوطني والاستقرار المجتمعي

يمثل التطرف الفكري أحد أكبر التحديات التي تواجه الدول والمجتمعات في الوقت الحاضر، اذ يتمثل في تبني أفكارا متشددة تؤدي الى العنف والصراعات مما يؤثر بشكل سلبي على الامن الوطني ويهدد السلم الأهلي والاستقرار المجتمعي؛ لذا سنتطرق في هذا المحور الى تأثير التطرف الفكري على الامن والوطني وتأثيره على الاستقرار المجتمعي.

1. تأثير التطرف الفكري على الامن الوطني

أ. الإرهابية؛ مما يهدد الامن الداخلي وتنفيذ عمليات إرهابية تستهدف المدنيين والمرافق الدولة الحيوية.

ب. عدم الثقة في المؤسسات السياسية: يؤدي التطرف الى فقدان الثقة في المؤسسات الحكومية؛ مما يزيد من عدم الاستقرار السياسي فضلا عن تنامي مشاعر الإحباط وعدم الرضا تجاهها.

ت. زيادة التكاليف المؤسسة العسكرية: تتطلب مكافحة التطرف استثمارات كبيرة في الامن والمراقبة؛ مما يثقل كاهل ميزانية الدولة فضلا عن حاجة الى تجهيز القوات الامنية بمعدات متطورة لمواجهة هذه التهديدات.

2. **تأثير التطرف الفكري على الاستقرار المجتمعي**ويكون ذلك عن طريق:

أ. التفكيك في النسيج الاجتماعي: يسهم التطرف الفكري في تعزيز الانقسامات بين فئات المجتمع كافة؛ مما قد يؤدي الى صراعات داخلية كذلك ينمي مشاعر الكره والتعصب بين فئات المجتمع المختلفة.

ب. النزوح والتهجير: اذ تتسبب بعض النزاعات الناتجة عن التطرف في نزوح السكان من مناطقهم؛ مما يزيد ذلك من الأعباء على مناطق النزوح اليها.

ت. تأثير اقتصاد الدولة بشكل سلبي: يكون ذلك عن طريق انعدام في الاستقرار السياسي والاجتماعي؛ نتيجة الأوضاع الأمنية المتدهورة التي تؤدي الى تراجع الاستثمار عبر قلق المستثمرين، فيثبط الاستثمارات المحلية والأجنبية ويجعلها اقل جاذبية للمستثمرين؛ مما يضر بالاقتصاد المحلي كذلك تؤثر الأوضاع الأمنية المتدهورة على السياحة عن طريق انخفاض اعداد السياح؛ نتيجة الاحداث الإرهابية والاضرابات الداخلية؛ مما يؤدي الى تراجع إيرادات الدولة ومن ثم تؤثر على اقتصاد الدولة بشكل سلبي. فضلا عن ارتفاع نسب البطالة وزيادة معدلات الفقر؛ سبب حدوث ازمات اقتصادية؛ نتيجة التطرف مما يؤدي الى فقدان الوظائف وتقليص فرص العمل في القطاعات المتأثرة به لاسيما قطاع التجارة والسياحة فضلا عن تدهور جودة الحياة عبر تأثير مستويات المعيشية على الصحة والتعليم وتقديم الخدمات الأساسية.

المحور الثاني: التجربة الماليزية في مواجهة التطرف الفكري : كان للصدامات العرقية التي حدثت بين المسلمين والصينين في 13 أيار 1969 اثرا سلبيا على المجتمع الماليزي؛ مما دفع بصناع القرار الى إدراك خطورة هكذا احداث على مستقبل ماليزيا وضرورة التفكير الجدي في إيجاد الحلول المنطقية والدائمة، اذ ان الاختلاف في الديانات واللغة والثقافة عَقد من مسار الدولة التنموي واستدعى مجهودات جبارة من قبل صناع القرار وتضحيات من أطراف المجتمع الماليزي أدى بها الى ان تكون نموذجا يحتذى بها سواءً من الناحية التنموية ام من ناحية مكافحتها للتطرف.

اولاً: جهود الحكومة الماليزية في مواجهة التطرف :عملت الحكومة الماليزية برعاية كل من رؤساء الوزراء (تون عبد الرزاق وتون حسين ومهاتير محمد) على إطلاق سياسات اقتصادية جديدة NPE التي استهدفت المدة من 1971–1990، اذ جاءت هذه السياسات كرد فعل للصدامات العرقية في 13 ايار 1969، فعلى الرغم من احتواء تلك السياسات على الجانب الاقتصادي الا انها اطلقت برامج متكاملة لمعالجة جدلية العرق مع الوظيفة الاقتصادية من اجل زيادة مشاركة الماليزيين الملايويين (السكان الأصليين) في التوظيف والعمل على تمكينهم من الحصول على 30% من الشركات مع حلول عام 1990؛ وذلك بسبب القضاء على الفقر ومعالجة الاختلالات الاقتصادية العرقية وافادة الفئات منخفضة الدخل من التحسين التدريجي لظروفها المعيشية بفضل السياسات الاجتماعية التي تنفذها السياسات العامة[1]. كان هدف هؤلاء الرؤساء الوزراء هو التركيز على فكرة ماليزيا أولا وأخيرا عبر قبول الاخر والعمل على خلق وحدة وطنية بغض النظر عن العرق او المعتقد الديني وإعادة هيكلة المجتمع الماليزي المتكون من ثلاث فئات(الملايويين والصينيين والهنود) من اجل القضاء على تحديد العرق بوظائف اقتصادية ومواقع جغرافية عن طريق سياسة اقتصادية عادلة تضمن عدم تعرض اي مجموعة لاي احراج او شعور بالحرمان؛ لان الفقر والتفاوت كان سببا في الصراعات الممزقة للنسيج

(1) هديل إبراهيم محمد، القيادة السياسية وأثرها في الأداء السياسي كوريا الجنوبية وماليزيا دراسة مقارنة، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2025، ص 371.

الهوية وقد يصل هذا الصراع الى حد التطرف للمجموعة العرقية؛ لذا عملت الحكومات الماليزية على زيادة النمو الاقتصادي بفعل هذه السياسات الذي مد من ربط جسور التعاون بين هذه الفئات وانتفاء الصدامات وتعزيز من الوحدة الوطنية. بعد اكمال هذه السياسات الاقتصادية وضع رئيس الوزراء مهاتير محمد سياستين اطلق على الأولى سياسة التنمية الوطنية 1991-2000 الذي اكد عن طريقها على الوحدة بين فئات الشعب المختلفة وفق منظومة تتكاتف فيها الفئات كافة، اذ اثبت عن طريق هذه السياسة على إمكانية نهوض دولة إسلامية اقتصاديا بالاعتماد على الوحدة والتآلف بين الاطياف كافة لنسيج المجتمع الماليزي ودياناته[1] اما السياسة الثانية فقد اطلق رئيس الوزراء مهاتير محمد الرؤية المستقبلية للمدة من 2000-2020 (NVP) وكان الهدف من هذه السياسة هو بناء مجتمع معتدل فكريا فضلا عن اخراج ماليزيا من فخ الدخل المتوسط ويكون ذلك عبر ستة محاور رئيسة هي تخفيض مستوى الجريمة والحد منها ومحاربة الرشوة وتحسين نتائج التمدرس ورفع مستويات المعيشية للأسر ذات الدخل المنخفض كذلك تحسين البُنية التحتية للأرياف وتحسين النقل العام في المناطق الحضرية[2]؛ لذا نفذت الحكومات في إطار سياساتها هذه برامج محددة أبرزها: برنامج (التنمية للأسر الأشد فقرا) وقدم هذا البرنامج فرص الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة بهدف تحسين نوعية الحياة. كما قام هذا البرنامج بإنشاء المساكن العديدة للفقراء بتكلفة قليلة وتأهيل المساكن وتحسين ظروف السكن بتوفير خدمات الاساسية. كذلك نفذت الحكومات برنامج (امانة) وهو برنامج خال من فوائد للفقراء من العرقية الملايوية، إذ يقدم هذا البرنامج قروضا لشراء أسهم وبمدة تصل إلى أربع سنوات لتسديد المبلغ [3]. فضلا عن منح الحكومات المتعاقبة اعانات مالية شهرية تتراوح مابين130-260دولار لمن يعول اسرة وهو غير قادر على العمل؛ نتيجة اعاقة أو شيخوخة [4].

([1]) بو علي حمزة، التجربة التنموية لماليزيا دراسة تحليلية، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 6، العدد3، 2023، ص ص91-92.

([2]) المصدر نفسه، ص93.

([3]) اوضايفية حدة، سياسات واستراتيجيات مكافحة الفقر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد3، المجلد4، 2019، ص45.

([4]) المصري بلال محمد وابو مدلله سمير مصطفى، الهندسة الاقتصادية الماليزية، في القضاء على الفقر والبطالة: دروس مستفادة للاقتصاد الفلسطيني، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد3، المجلد3، سبتمبر 2017، ص119.

اما الرئيس عبد الله بدوي فعلى الرغم من مسيرته على خطى رئيس الوزراء السابق مهاتير محمد في أكمله للخطى المستقبلية الا انه قدم سياسة أطلق عليها الإسلام الحضاري كنموذج للاعتدال في مواجهة التطرف والتعصب والتوازن في تحقيق المصلحة الوطنية لكافة طوائف المجتمع الماليزي عبر تأكيده على ان الدين لابد ان يركز على تطوير الحياة العلمية والاقتصادية بدلا من اللجوء الى العنف[1]،اما حكومة نجيب عبد الرزاق الذي واجه تحديا كبيرا في مكافحته للتطرف لاسيما بعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)؛ لذا فقد واجهه بأصدر قوانين عدة هدفها مواجهة التطرف أبرزها تغيير اسم قانون الفتنة الصادر في عام 1948 الى قانون الانسجام المجتمعي وادخاله بنود تؤكد على قداسة الدين الإسلامي واحترام الديانات الأخرى ومعاقبة المحرضين على تقسيم البلاد لاسيما الدعوة لانفصال كل من ولايتي صباح وساراواك شرقي البلاد. كما أصدر رئيس الوزراء نجيب عبد الرزاق قانون الإرهاب في عام 2015 الذي يتيح للقوى الداخلية باعتقال المشتبه بهم في الإرهاب مع إمكانية تمديد مدة الاعتقال لمدة تصل الى عامين. كذلك يتيح للحكومة تجميد أموال المشتبه فيهم في حالة ثبوت صلتهم بالتنظيمات الإرهابية بموجب قانون تمويل الإرهاب. كما أصدر قانون مجلس الامن القومي في عام 2016 الذي يتيح للحكومة الماليزية تعزيز قدرتها على التعامل مع التهديدات الأمنية مثل الارهاب عن طريق تأسيس مجلس الامن القومي كهيئة مركزية لمراقبة استجابة الحكومة لهذه التهديدات فضلا عن تعاون هذا المجلس مع وكالات الامن المختلفة [2]. كما عملت الحكومة الماليزية على تأسيس مراكز خاصة لإعادة تأهيل المتطرفين أبرزها مركز (ملك سلمان للسلام العالمي) الذي سيصحح من المفاهيم الدولية الخاطئة حول الإسلام. كما يكافح هذا المركز الخطابات التي تنشرها التنظيمات الإسلامية المتطرفة على شبكة المعلومات الدولية، كما استضاف رئيس الوزراء نجيب عبد الرزاق بعض المؤتمرات دولية حول الامن الدولي لاسيما مؤتمر الذي عقد

([1]) Ahmad Fauzi Abdul Hamid, Abdullah Ahmad Badawi: A Malaysia neo- Conservative? ، Japanese Journal of Political Science ،Vol.13 ،Issue. 3 ،September 2012، P394.

([2]) هديل إبراهيم محمد، مصدر سبق ذكره، ص368.و

Ian Tan, An overview and consideration of deradicalization in Malaysia, 4 Perth international Law Journal, No.5, Spring 2019, P130.

في مدينة بوتراجايا في ماليزيا تحت شعار (الحكمة والاعتدال في محاربة الإرهاب)[1]. كما عملت الحكومات اللاحقة بإنشاء مراكز خاصة لمكافحة التطرف عبر الانترنت تقوم برصد وتعطيل أي تحرك يهدد امن الدولة لاسيما على شبكات التواصل الاجتماعي، اذ قامت السلطات بالاعتقالات العديدة كما أحبطت الهجمات الإرهابية المحتملة، اذ أحبطت الشرطة الماليزية 25 محاولة لتنظيم الدولة الإسلامية لتنفيذ هجمات في البلاد فيما اعتقلت أكثر من 512 من المشتبه بهم بتوريطهم في أنشطة مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية[2]. وعليه نرى ان الجهود الحكومية في مواجهة التطرف بدأت منذ تأسيس الدولة الماليزية في عام 1957 عن طريق وضع سياسات تنموية هدفها رفع المستوى الاقتصادي للفرد الذي يعد أحد الأسباب الرئيسة للجوء الافراد الى التطرف فضلا عن قيامها باتخاذ إجراءات أكثر صرامة عبر اتخاذها مجموعة من القوانين التي تمنعهم من اللجوء الى التعصب والتطرف كالقانون الإرهاب الذي يسمح للشرطة باعتقال أي شخص يشتبه بانه على صلة بالتنظيمات الإرهابية لمدة تصل الى عامين من دون محاكمة.

ثانيا: الجهود المؤسساتية في مواجهة التطرف

1. **المؤسسة التعليمية:** على الرغم من اهتمام الحكومة الماليزية بالتعليم بجعله وسيلة لإنتاج امة قوية ومزدهرة، اذ اكدت على مفهوم الامة الماليزية في النظام التعليمي الذي عبر عنه رئيس الوزراء مهاتير محمد بفكرة مدرسة الحلم وهو حرم مشترك يضم العديد من المدارس التي تدرس اللغات الثلاث الرئيسة وفي مكان واحد في محاولة منه للجمع ما بين الماليزيين وتنشئتهم في المدرسة لتأهيلهم للتعامل مع بعضهم لاحقا عندما يبلغون سن الرشد [3].

(1) رئيس وزراء ماليزيا يدعو لرسم خارطة طريق لنشر تعاليم الاعتدال الإسلامي، وكالة الانباء السعودية، 19/4/1439، على شبكة المعلومات الدولية، http://www.spa.gov .

(2) ماليزيا لا تستبعد انتقال عمليات داعش الى جنوب شرق اسيا، 2019/11/27، على شبكة المعلومات الدولية: http://www.kuna.net

(3) يوسف ابو الحجاج الاقصري، مهاتير محمد جراح النهضة في ماليزيا شخصيته –خبراته –انجازاته، ط1، مكتبة زهران، القاهرة، 2018، ص ص181-182.

كما اولت الحكومات الماليزية اهتماما كبيرا بالتعليم على عده أحد الأسس الجوهرية التي تقوم عليها الأمة ومن ثم النهوض بالتنمية، فاستندت إلى التعليم والتدريب وانماء القدرات البشرية لمجتمع الماليزي بعده حق مكتسب للمواطنين كافة، إذ فرضت الحكومة التعليم الالزامي على المواطنين مع الزامية التعلم لغتين اجنبيتين فضلا عن اللغة الوطنية اللغة المالاي" الباهاسا". كما عملت على تزويد المدارس بالبُنية التحتية اللازمة لاسيما في الريف من أجل تأمين جودة التعليم والحد من التسرب المدرسي فضلا عن إنشائها مختبرات علمية وتعميم المعلوماتية كمادة الزامية في التعليم بدءً من السنوات الاولى قبل الابتدائية وحتى المرحلة الثانوية، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل عملت الحكومة على تحديث المناهج الدراسية بشكل مستمر من اجل تضمين موضوعات تعزز من القيم الإنسانية والتسامح وتقبل الاخر وفهم الثقافات المختلفة مما يقلل من احتمالية تصاعد الأفكار المتطرفة [1]. كما تعد المناهج الدراسية في التعليم الماليزي عبارة عن خليط من القيم الأخلاقية والوطنية والعلوم والتكنولوجيا واللغات والبيئية التربوية ومهارات الدراسة والابداع والتفكير النقدي، إذ ان تامين المسارات تجاه أنظمة المواد اشبه بالعنصر الأساسي في المناهج الدراسية الماليزية؛ لذا يكون الهدف من هذا الخليط دعم هذه السمات التي قد تكون موجود بالفعل في المواد الدراسية لكنها بحاجة لمزيد من التأكيد فعلى سبيل المثال جرى مناقشة مادة الوطنية في تاريخ والدراسات المحلية لكن بسبب أهميتها البالغة طالب واضعي المناهج القومية بتدريسها بين المواد الدراسية الأساسية[2] كما يتضمن نظام التعليمي الماليزي على مادة التربية الدينية الإسلامية التي تعرف باسم (بأجما الدين) لاسيما في مناهج التربوية للتلاميذ المسلمين، اذ جرى بعض الإصلاحات عليها[3] من اجل توعية بمخاطر التطرف والتعصب عبر تضمينها في موضوعات تتعلق بالتعصب والعنف مما يسهم في زيادة ادراك التلاميذ بالمخاطر المرتبطة بهذه الظواهر فضلا عن تأكيد هذه المناهج على التربية

(1) عبد الحسين الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة: قراءة في تجارب الدول العربية واسرائيل والصين وماليزيا، ط1، دار العربية للعلوم- الناشرون، بيروت، 2008، ص ص365-366.
(2) عبد الحميد عبد الفتاح وعيد إبراهيم عبد الله، سلسلة نظم التعليم الصين -الهند- ماليزيا، ابداع للنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص266.
(3) المصدر نفسه، ص278.

التسامح وتقبل الاخر عبر تضمينها قيم التسامح والاحترام المتبادل؛ مما يسهم في تقليل التطرف وتعزيز التفاهم والحوار بين الثقافات والطوائف والأديان المختلفة.

2. **المؤسسة الدينية:** لا ينبغي ان يتوقف دور المؤسسات الدينية على نشر المعتقدات فقط بل لابد ان يشمل دورها مكافحة التطرف والإرهاب، اذ لا بد للخطباء وعلماء الدين ان يضعوا خارطة طريق لنشر تعاليم الإسلام المعتدل للعالم سواءً في القانون والممارسة فضلا عن ابتكارهم طرق جديدة وفاعلة لمكافحة التطرف والخطابات المحرفة حول الفرائض الدينية، اذ واجهت المؤسسة الدينية في ماليزيا تحديا كبيرا في الأفكار المتطرفة في المجتمع، فعلى الرغم من حرص الحكومة الماليزية على تمثيل غير المسلمين في تشكيلاتها الوزارية لاسيما في حكومة مهاتير محمد في دورته الثانية عام 2018، اذ تعده المؤسسة الدينية بانه لا يشكل خطرا على الإسلام بل بالعكس لأنه يسمح للقوميات الأخرى بإشعارهم بان لهم دورا كبيرا داخل المجتمع الماليزي على الرغم من ان هناك نسبة 63.7% من المجتمع الماليزي يدينون بالديانة الإسلامية وغالبيتهم من الملايويين وقليل من الهنود[1]. تقسم المؤسسة الدينية في ماليزيا على 14 هيئة اقتصادية واجتماعية وتعليمية تنطوي تحت وزارة الشؤون الدينية ولعل أبرزها هيئة التطوير الشؤون الإسلامية (جاكيم) المتخصصة بالشؤون التسامح والتعايش، فالإصلاح في هذه الهيئة لا يختص فقط بالشؤون الإدارية بل يتجاوز الأفكار، فقد يكون الإصلاح الفكري مقسم بحسب هذه الهيئة على قسمين اولهما اصلاح فكري يتعلق بالمسلمين أنفسهم عبر الدعوة الى أهمية الالتزام بالمنهج الوسطي والاعتدال في الدعوة الى الله. اما الثاني فيتعلق بعلاقة المسلمين مع غيرهم من الاعراق يكون ذلك عن طريق التواصل الفعال مع الطوائف الأخرى لفهم احتياجاتهم والعمل على تلبية تلك الاحتجاجات بما يتلاءم مع تعاليم الاسلام؛ لذا تقوم هذه الهيئة بالحوار الواسع لاسيما عند أولئك الذين يصلون الى حد التطرف الديني من اجل إعادة تأهيلهم ويستند هذا الحوار على المواضيع النقاشات العلمية والموضوعية بعيدا عن التهديدات الأمنية والاتهامات المسبقة كما يكون ذلك

(1) احصائيات البنك الدولي لعام 2025.

بتقديم برامج تعليمية تهدف الى تعزيز الفهم الصحيح للدين الإسلامي وتوضيح المفاهيم الإسلامية المعتدلة فضلا عن اقامتها محاضرات وندوات للتوعية بمخاطر التطرف الفكري. اما فيما يتعلق في معالجة الانطباع بوجود تمييز على أسس دينية ام عرقية عند غير المسلمين، فعلى الرغم من كفالة الدستور الماليزي في ممارسة شعائرهم وطقوسهم الا انه بعضا من المواطنين يتمسكون بديانتهم وعرقهم فتكون معالجة ذلك عبر تشجيع هذه الهيئة على قيم التسامح والمساواة في الحقوق والواجبات والعيش المشترك بين الأديان والطوائف المختلفة؛ مما يعزز من التماسك الاجتماعي وهذا خاضع الى فقه السياسة الشرعية بحسب وجهة نظر هذه الهيئة[1].وتقوم وزارة الشؤون الدينية بتقديم النموذج الأمثل لتكامل الدين مع الدنيا والتأكيد على التناغم بين الإسلام والابتكار والابداع كما قامت هذه الوزارة بالتعاون مع مجمع الفقه الإسلامي الدولي على تعزيز التعاون والشراكة في مجال الإفتاء ونشر الوعي بأحكام الشريعة مبادئها ومقاصدها بما يتماشى مع القضايا المعاصرة ابرزها التطرف الفكري، اذ اكدوا على دعم الجهود الرمية الى تعزيز القيم الوسطية والاعتدال ونشر التسامح والتفاهم بين طوائف المجتمعات[2]ولا يمكن الاغفال عن تعاون المؤسسة الدينية مع المؤسسات الرسمية كالسلطة التنفيذية في وضع سياسات فعالة في مكافحة التطرف كذلك التعاون ما بين المؤسسة الدينية ووزارة الداخلية على عزل السجناء المتطرفين عن غيرهم من السجناء وادخالهم في دورات وندوات ومحاضرات تأهيلية أي افتتاح داخل المراكز الاحتجاز السجناء (كمركز احتجاز كامونتيغ) هو سجن يقع في ولاية بيراك خاص بالسجناء المتطرفين يوفر لهم مراكز تأهليه خاصة للمتطرفين كذلك يوفر الدعم النفسي والاجتماعي للسجناء عن طريق تقديم جلسات من الارشاد الديني؛ مما يسهم ذلك في

(1) سمير علاوي، كيف تواجه ماليزيا تحدي اصلاح المؤسسات الدينية، 2018/7/8، على شبكة المعلومات الدولية: https://www.aljazeera.net

(2) حكومة ماليزيا توقع على مذكرة تفاهم مع مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ديسمبر 2024، على شبكة المعلومات الدولية: https؛ //iifa-aifi.org

تحسين صحتهم النفسية ويمر المتطرف في هذا المركز بثلاثة مراحل فالمرحلة الأولى هي مرحلة توجيهية تستمر حوالي ثلاثة اشهر، اذ يتلقى المحتجز تعريفا اوليا عن هذا المركز فضلا عن تلقيه جانب من المشورة الدينية وفي حالة اظهار المحتجز استجابة إيجابية في هذه المرحلة ينتقل الى المرحلة الثانية وهي مرحلة تعزيز الشخصية عبر تصحيح أفكاره المتطرفة ويتولى هذه المهمة إدارة تطوير الشؤون الإسلامية عن طريق توفير رجال الدين اما المرحلة الثالثة فقد تركز على قبول الذات وبناء مهارات اجتماعية والمسؤوليات المرتبطة بكونه مواطنا ماليزيا من اجل إعادة تأهليه[1] كذلك تتعاون هذه المؤسسة مع المؤسسات غير الحكومية سواء منظمات المجتمع المدني ام مع وسائل الاعلام في بث ونشر رسائل إيجابية وتصحيح للمفاهيم الإسلامية الخاطئة عند بعض المتطرفين.

المحور الثالث: إمكانيات الإفادة من التجربة الماليزية في العراق وتحدياتها

اولاً: امكانية الافادة من التجربة الماليزية في العراق:هناك مجموعة من الأدوات التي استعملتها الحكومة الماليزية في مواجهتها للتطرف ونجحت الى حد منها بالحد منها، فقد عدت مثل النموذج الذي يحتذى بها سواء في العراق او في دولة أخرى تكاد تتشابه في طبيعية تكوين مجتمعاتها وتنوعها معها. وأبرز هذه الأدوات هي:

1. **تعزيز المناهج التعليمية لنشر قيم التسامح** يكون ذلك عبر الإفادة من التجربة الماليزية في التعليم عن طريق إضافة إصلاحات على المواد الدراسية مثل انشاء برامج تعليمية تروج للفهم الصحيح للدين وتعزيزها برامج للتعليم الديني المعتدل من اجل تفنيد الأفكار المتطرفة والتركيز على قيم التسامح والتعايش والاعتدال فضلا عن التركيز على مادة الوطنية من اجل غرس ثقافة الهوية الوطنية بعيدا عن الهويات الفرعية الأخرى وإعادة تدريس مادة الأخلاقية للمراحل الدراسية الابتدائية. او قد يكون بالتعاون

(1) Ian Tan, Op.Cit, PP131-132.

ما بين الدولتين في المجال التعليم والتدريب كأنشاء شراكات بين الجامعات والمؤسسات التعليمية لتعزيز سبل البحث في قضايا التطرف.

2. **تفعيل دور المؤسسات الدينية في محاربة الفكر المتطرف** يمكن للمؤسسة الدينية المتمثلة بالأوقاف الثلاثة (السني والشيعي والمسيحي) ان تنظم ندوات في كيفية تقديم الخطب التي تعزز من الامن الفكري فضلا عن قيامها بتطوير برامج تدريبية مشتركة للرجال الدين والعلماء والدعاة لتعزيز الخطاب الإسلامي المعتدل. كذلك يمكن للمؤسسة الدينية من توفير منتدى للشباب للتعبير عن أفكارهم ومناقشتها في قاعتها الخاصة لاسيما ان غالبية المساجد والحسينات والكنائس في العراق تحتوي على قاعات. كما تشجع المؤسسة الدينية دعم المبادرات الشبابية التي تعزز من قيم التسامح والتعايش السلمي فضلا عن تعزيز دور المساجد والحسينيات كمراكز مجتمعية لتقديم الدعم والمشورة وتنظيمها حملات توعوية حول مخاطر التعصب والتطرف الفكري كما يمكن للمؤسسة الدينية ان تتعاون مع المؤسسات الإعلامية بتقديم برامج خاصة لمكافحة التطرف. فضلا عن قيام المؤسسة الدينية بتهيئة مجموعة من رجال الدين تواجه الجمهور يعد امر إيجابي عبر منحه الأولوية لقضية بناء السلام والحوار الديني بين المؤسسات الدينية[1].

3. **اعادة تأهيل وإدماج المتطرفين** يكون ذلك عبر افتتاح مراكز تأهيل خاصة بالمتطرفين بعيدا عن سياسات القمع والترهيب. مثلما موجود في ماليزيا كمركز ملك سلمان للسلام العالمي وكذلك سجن (كامونتيغ) ويكون أدوارهم تصحيح المفاهيم الخاطئة حول الإسلام ومكافحة الخطابات التي تنشرها التنظيمات الإسلامية المتطرفة على شبكة المعلومات الدولية. فضلا عن قيام هذه المراكز بعقد جلسات وندوات

([1]) مارسين الشمري، دور المؤسسات الدينية في الوقاية ومكافحة التطرف العنيف في العراق، تقرير صادر عن المنظمة الدولية للهجرة، 2023، ص ص 33-34.

لمناقشة الأفكار المتطرفة من اجل عدول أصحابها عنها والتركيز على دعم اسر المتطرفين عن طريق تقديم خدمات للإسكان وسبل العيش والصحة النفسية من اجل إعادة اندماجهم في المجتمع العراقي.

4. **تعزيز قوة الأجهزة الأمنية والاستخباراتية لمكافحة التطرف والإرهاب** يكون ذلك عبر دعم الأجهزة الأمنية والاستخبارات بالموارد المالية والتقنية عن طريق تدريب العاملين على احدث التقنيات والأساليب في مكافحة التطرف، والتنسيق والتمكين بين الأجهزة الأمنية كالجيش والشرطة الاتحادية والاستخبارات الداخلية، كذلك العمل على اختراق الخلايا النائمة ومراقبة الاتصالات وتحليل البيانات عبر استعمالهم تقنيات تحليل هذه البيانات لرصد الانماط السلوكية والتوجهات المتطرفة وتطوير بنك موحد المعلومات عن المطلوبين وتنفيذ برامج توعوية هدفها تثقيف افراد المجتمع حول اخطار التطرف فضلا عن استمرار التنسيق الدولي والإقليمي عبر تفعيل اتفاقيات أمنية مع دول الجوار لضبط الحدود والمشاركة في المعلومات الاستخباراتية والخبرات[1].

5. **تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للحد من التطرف** يمكن للحكومة العراقية ان تستفاد من التجربة الماليزية في تحقيقها تنمية اقتصادية واجتماعية عبر وضعها خطط خمسية قابلة للتطبيق من اجل رفع المستوى المعيشي للأفراد وتعالج في الوقت نفسه مشكلة الفقر والبطالة التي يعاني منها المجتمع العراقي ويكون ذلك عبر التعاون عن طريق ارسال وفودا الى ماليزيا لدراسة تلك الخطط وتبادل الخبرات او توقيع اتفاقيات تعاون بين الحكومتين تشمل تبادل المعلومات والموارد او قد يكون عبر دعوة خبراء ماليزيين للمشاركة في دورات تدريبية في العراق.

6. **سن تشريعات فعلية للحد من خطابات المتطرفين** خطى العراق خطوات مثل ماليزيا في تشريعه لقوانين عدة من اجل مواجهة التطرف والارهاب مثل قانون مكافحة

(1) جاسم محمد، مكافحة الإرهاب داعش في العراق القدرات المخاطر والتدابير الأمنية، تقرير، المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، المانيا وهولندا، على شبكة المعلومات الدولية: https://www.europar.com

الإرهاب لعام 2005، اذ حدد هذا القانون الأفعال التي تعد افعالا إرهابية في مادته الثانية والثالثة كما شمل عقوبات صارمة تصل الى الإعدام او الحكم المؤبد على الافراد الذين يروجون او يمولون المتطرفين وقانون الجرائم الالكترونية الصادر في عام 2019، اذ يتناول هذا القانون الجرائم التي ترتبط باستعمال الانترنت التي تهدد امن الدولة بما فيها نشر خطابات متطرفة.

ثانيا: التحديات التي تواجه العراق في مكافحة التطرف:هناك عدد من التحديات الكبيرة والكثيرة التي يواجها العراق في مكافحته للتطرف وبدوره هذا يتطلب وجود قيادات في مستوى هذه التحديات؛ لان موقعهم الوظيفي يحتم عليهم بان يقوموا بجملة من الأدوار والواجبات المناطة بهم لرفع مكانة وفاعلية دولهم؛ لذا لابد من ابراز اهم التحديات التي يواجها العراق في مكافحة للتطرف.

1. الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مثل الفقر والبطالة اللذان يعدان التحدي الأكبر للدولة العراقية في مواجهتها للتطرف، اذ استغل التنظيم الدولة الإسلامية فيما سبق المظالم الاجتماعية التي تعرض عليها أبناء المكون السني ليشوه بها الهوية الوطنية.
2. عدم وجود استراتيجية وطنية واضحة المعالم لمكافحة التطرف لاسيما بعد أعلن بعض المسؤولين العراقيين بان الأولوية اليوم لمكافحة المخدرات[1].
3. الامن السيبراني تفتقر الأجهزة الأمنية الى الكوادر كفؤة بمجال الامن السيبراني من اجل صد تلك التهديدات الخاصة بهذا المجال.

([1]) عمر ضبيان، تهديد تنظيم داعش المستمر في العراق بعد انسحاب التحالف الدولي، في 4 ابريل 2024، على شبكة المعلومات الدولية: http://washingtonstitute.org

4. الإرهاب الرقمي عبر استعمال الجماعات المتطرفة الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لتجنيد الافراد ونشر أفكارهم؛ لذا لابد للحكومة العراقية من قطع الاتصالات الانترنت عن قيادات التنظيم وافراده وشل قدرته على تحويل ونقل الأموال.

5. فساد اداري ومالي، اذ يسهم هذا النوع من الفساد في عرقلة التنمية الاقتصادية والتقدم الحضاري مما يؤدي الى انهيار المجتمع ومن ثم عدم الايمان المواطن بالدولة والحكومة فضلا عن انه يسهم في إيجاد التفاوت الاجتماعي الذي يعد من الأسباب المؤدية الى التطرف.

6. اقصاء وتهميش النازحين على الرغم من تأكيد الحكومة العراقية لأكثر من مرة على انهاء ازمة النازحين ومساعدتهم على عودتهم الى مواطنهم الاصلية من اجل إعادة اندماجهم مع بقية افراد المجتمع الا ان هناك أكثر من 15 مخيما في العراق، اذ يعانون هؤلاء من النقص في الحصول على المساعدات لاسيما من النساء والأطفال وذوي الإعاقة فضلا عن ان بعضهم لا يحملون وثائق رسمية؛ نتيجة للفقدان او السرقة ومن ثم يعانون هؤلاء من التهميش؛ نتيجة عدم حصولهم على المساعدات فضلا عن انهم أكثر عرضة للاحتجاز والاعتقال[1].

7. مخيم الهول ومخيم الروج اللذان يشكلان قنبلة موقوتة والبيئة حاضنة للجيل القادم من المتطرفين، اذ يتواجد داخلهما الالف من عوائل التنظيم المتطرف وينشئ أطفالهم ويربيهم وفقا لمبادئ التنظيم المتطرفة.

8. الخلايا الإرهابية النائمة، اذ تمثل هذه الخلايا تحديا رئيسا للحكومة العراقية لاسيما بعد الهزيمة المعلنة على تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2017 ليتحول بعد ذلك من تنظيم مركزي مكون من شبكات عنقودية الى خلايا نائمة لامركزية تعمل وفقا لاستراتيجية التخفي التي يتبعها هذا التنظيم.

(1) احمد حسن وميس الجبوري، التحديات الإنسانية في ازمة النزوح في العراق، تقرير، مركز سيسفاير، المملكة المتحدة، 2016، ص5.

9. الخطاب الديني المتشدد، اذ يروج بعض رجال الدين في خطاباتهم الدينية الى التشدد والخطاب الذي يركز على المعاني السطحية للنص الديني من اجل استمالة الرأي العام والالتفاف حولهم لاسيما من قبل فئة الشباب؛ مما يسهم ذلك الى التطرف لاسيما بعد انكار هؤلاء وجهات النظر والمعتقدات المختلفة.

10. ضعف دور الاعلام في الترويج لأفكار مناهضة للتطرف وعدم قدرتها على فضح الأشخاص الذين يرجون للأفكار المتطرفة فضلا عن عدم وجود شفافية داخل بيئة العمل؛ لان اغلب وسائل الاعلام هي وسائل مسيسة.

الخاتمة :وفي ختام هذه الدراسة نستطيع القول ان ماليزيا عدت من التجارب الناجحة والمميزة في مواجهتها للتطرف ويمكن الإفادة منها في السياق العراقي على الرغم من التحديات التي واجهتها ماليزيا الا انها استطاعت ان تنجح بفعل قياداتها في اتباع استراتيجيات متنوعة حدت من تأثير التنظيمات المتطرفة فيها وعززت من الهوية الوطنية عبر اتباعها سياسة عدم التمايز بين فئات المجتمع كافة على الرغم من اعطاءها نوعا من التفضيل للمكون الملايوي بعدهم السكان الاصليون للبلاد. وعن طريق هذه الدراسة لابد من الإجابة عن بعض التساؤلات التي طرحت في إشكالية الدراسة.

النتائج

1. يمثل التطرف الفكري التعصب لرأي معين دون غيره من الآراء الأخرى ويبعد هذا الرأي في هذه الحالة عن الاعتدال بل المغالاة في التشبث في الراي والإصرار عليه سواءً في الأفكار او المعتقدات الدينية حتى لو كانت خاطئة او نتيجة عدم فهم او وعي حقيقي بالمضمون الروحي والاجتماعي لتلك المعتقدات.

2. هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي الى التطرف لعل من أهمها أسباب اجتماعية كتفكك الاسري او التهميش الاجتماعي او قد تكون أسباب سياسية كعدم

مراعاة الحقوق المدنية للأقليات او التبعية العمياء لطائفة او جماعة معينة او قد تكون أسباب اقتصادية كبطالة.

3. اتبعت الحكومة الماليزية سياسات عديدة في مواجهتها للتطرف سواءً بقيامها بوضع خطط خمسية اقتصادية واجتماعية لرفع المستوى المعيشي للأفراد وتقليل من حالة التفاوت الاجتماعي بين افراد المجتمع الواحد او اتبعها سياسة الإسلام الحضاري عبر ترويجها للأفكار الإسلام المعتدل او عن طريق سنها لمجموعة من القوانين التي تحد من التطرف كقانون الإرهاب الذي يتيح للحكومة الماليزية تجميد أموال المشتبه فيهم بانضمامهم الى التنظيمات الإرهابية فضلا عن اعتقالهم لمدة تصل الى عامين من دون محاكمة.

4. للمؤسسة التعليمية في ماليزيا دورا كبيرا في مواجهة التطرف عبر إقامة الحكومات الماليزية بإنشاء مدارس الحلم وهو حرم مشترك يضم العديد من المدارس التي تدرس اللغات الثلاث الرئيسة وفي مكان واحد في محاولة منه للجمع ما بين الماليزيين وتنشئتهم في المدرسة لتأهيلهم للتعامل مع بعضهم وصقلهم في هوية وطنية واحدة. كذلك عملت الحكومات على اصلاح التعليم عن طريق إضافة وتعديل بعض المناهج الدراسية لاسيما مادة التربية الدينية الإسلامية التي تعرف باسم (بأجما الدين)، اذ جرى بعض الإصلاحات عليها من اجل توعية بمخاطر التطرف والتعصب عبر تضمينها في موضوعات تتعلق بالتعصب والعنف؛ مما يسهم في زيادة إدراك التلاميذ بالمخاطر المرتبطة بهذه الظواهر.

5. يواجه العراق العديد من التحديات الكبيرة والكثيرة في مكافحته للتطرف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة اللذان يعدان التحدي الأكبر للدولة العراقية في مواجهتها للتطرف[1]، كذلك اقصاء وتهميش النازحين على الرغم من تأكيد

([1]) محمد علي حمود، دور السياسات العامة الرشيدة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد57، 2019، ص362.

الحكومة العراقية لأكثر من مرة على انهاء ازمة النازحين ومساعدتهم على عودتهم الى مواطنهم الاصلية من اجل إعادة اندماجهم مع بقية افراد المجتمع؛ الا ان هناك أكثر من 15 مخيما في العراق، اذ يعانون هؤلاء من النقص في الحصول على المساعدات لاسيما من النساء والأطفال وذوي الإعاقة فضلا عن ان بعضهم لا يحملون وثائق رسمية نتيجة للفقدان او السرقة ومن ثم يعانون هؤلاء من التهميش؛ نتيجة عدم حصولهم على المساعدات فضلا عن انهم أكثر عرضة للاحتجاز والاعتقال كما لا يمكن الاغفال عن مخيم الهول ومخيم الروج اللذان يشكلان قنبلة موقوتة والبيئة حاضنة للجيل القادم من المتطرفين، اذ يتواجد داخلهما الالف من عوائل التنظيم المتطرف وينشئ أطفالهم ويربيهم وفقا لمبادئ التنظيم المتطرفة كذلك الخلايا الإرهابية النائمة، اذ تمثل هذه الخلايا تحديا رئيسا للحكومة العراقية لاسيما بعد الهزيمة المعلنة على تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2017 ليتحول بعد ذلك من تنظيم مركزي مكون من شبكات عنقودية الى خلايا نائمة لامركزية تعمل وفقا لاستراتيجية التخفي التي يتبعها هذا التنظيم.

التوصيات

1. إمكانية التعاون في جهود ما بين ماليزيا والعراق في إطار التطرف الفكري.
2. ضرورة التعاون والتآزر بين المجتمع الدولي في مكافحة التطرف الفكري لأنه لا يقتصر في منطقة جغرافية معينة بل يمتد ليعبر الحدود.
3. ابتكار طرق جديدة تعزز من قدرات الدول على مكافحة التطرف.
4. التعاون ما بين المؤسسات الحكومية ورجال الدين في الوقاية من التطرف عبر تشجيعهم على انتهاج خطب يتسند على خطاب الديني الوسيط والمعتدل.

5. افتتاح مراكز تأهليه للمتطرفين. فضلا عن عزل السجناء المتطرفين عن غيرهم من السجناء خوفا من نشر أفكارهم ومعتقداتهم داخل السجون.

6. اتاحة فرصة العمل للشباب العاطلين عنه لان البطالة تعد أحد الأسباب الرئيسة للتطرف.

المصادر:

أولا: الكتب

1. عبد الحسين الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة: قراءة في تجارب الدول العربية واسرائيل والصين وماليزيا، ط1، دار العربية للعلوم- الناشرون، بيروت، 2008.
2. عبد الحميد عبد الفتاح وعيد إبراهيم عبد الله، سلسلة نظم التعليم الصين -الهند- ماليزيا، ابداع للنشر والتوزيع، مصر، 2013.
3. محمد يسري إبراهيم دعبس، الإرهاب بين التجريم والمرض: رؤية في انثروبولوجيا الجريمة، ط1، وكالة البنا، الإسكندرية، 1994.
4. هديل إبراهيم محمد، القيادة السياسية وأثرها في الأداء السياسي كوريا الجنوبية وماليزيا دراسة مقارنة، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2025.
5. يوسف ابو الحجاج الاقصري، مهاتير محمد جراح النهضة في ماليزيا شخصيته –خبراته –انجازاته، ط1، مكتبة زهران، القاهرة، 2018.

ثانيا: الدوريات والمجلات:

1. اسماء حزام غرام الله ومنى عبد اللطيف العوض خير الله، التطرف الفكري وعلاقته بالتنظيم الانفعالي بين طلبة الجامعة، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية، المملكة العربية السعودية، العدد39، 2023.
2. اوضايفية حدة، سياسات واستراتيجيات مكافحة الفقر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد3، المجلد4، 2019.
3. بن دهنون سامية، أهمية المعتقدات الدينية في تعزيز الامن الفكري لمواجهة التطرف، مجلة أنثروبولوجية الأديان، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد 17، العدد1، 2021.
4. بو علي حمزة، التجربة التنموية لماليزيا دراسة تحليلية، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 6، العدد3، 2023.
5. محمد سنينة، أنماط التنشئة ودورها في احتواء الافراد ووقايتهم من التطرف الفكري، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، الجزائر، المجلد 6، العدد2، 2023.

6. المصري بلال محمد وابو مدلله سمير مصطفى، الهندسة الاقتصادية الماليزية، في القضاء على الفقر والبطالة: دروس مستفادة للاقتصاد الفلسطيني، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد3، المجلد3، سبتمبر 2017.

7. مولاي ناجم، إثر التطرف الفكري على الفرد والمجتمع: قراءة في الأسباب وبحث عن طرق العلاج، المجلة العلوم الإسلامية والحضارة، الجزائر، العدد الخامس، مارس 2017.

ثالثا: التقارير

1. احمد حسن وميس الجبوري، التحديات الإنسانية في ازمة النزوح في العراق، تقرير، مركز سيسفاير، المملكة المتحدة، 2016.

2. مارسين الشمري، دور المؤسسات الدينية في الوقاية ومكافحة التطرف العنيف في العراق، تقرير، المنظمة الدولية للهجرة، 2023.

رابعا: شبكة المعلومات الدولية

1. جاسم محمد، مكافحة الإرهاب داعش في العراق القدرات المخاطر والتدابير الأمنية، تقرير، المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، المانيا وهولندا، على شبكة المعلومات الدولية : https://www.europar.com

2. حكومة ماليزيا توقع على مذكرة تفاهم مع مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ديسمبر 2024، على شبكة المعلومات الدوليةhttps//iifa-aifi.org :

3. رئيس وزراء ماليزيا يدعو لرسم خارطة طريق لنشر تعاليم الاعتدال الإسلامي، وكالة الانباء السعودية، 1439/4/19، على شبكة المعلومات الدولية، http://www.spa.gov.

4. سمير علاوي، كيف تواجه ماليزيا تحدي اصلاح المؤسسات الدينية، 2018/7/8، على شبكة المعلومات الدولية https://www.aljazeera.net :

5. عمر ضبيان، تهديد تنظيم داعش المستمر في العراق بعد انسحاب التحالف الدولي، في 4 ابريل 2024، على شبكة المعلومات الدولية: http://washingtonstitute.org

6. ماليزيا لا تستبعد انتقال عمليات داعش الى جنوب شرق اسيا، 2019/11/27، على شبكة المعلومات الدولية http://www.kuna.net :

خامسا: المصادر الاجنبية

1. Ahmad Fauzi Abdul Hamid, Abdullah Ahmad Badawi: A Malaysia neo-Conservative? ،Japanese Journal of Political Science ،Vol.13 ،Issue. 3 ، September 2012.

2. Ian Tan, An overview and consideration of deradicalization in Malaysia, 4 Perth international Law Journal, No.5, Spring 2019.